

أجود التقريرات

[36] فيها في (غاية الاشكال) على الصحيح فضلا عن الاعم فان مراتب الصحة مراتب متعددة كالصلة مثلا فان اقل مراتبها صلة الغرقى واعلى مراتبها صلة الحاضر المختار وبينهما وسائل كثيرة فتصویر جامع حقيقي يكون متعلق الامر ويجمع تمام تلك المراتب صعب جدا (واما) على الاعم (فاسكل) فان كل صلة فرضت إذا بدل بعض اجزائه إلى اجزاء آخر فالصدق على حاله (ويمكن) دفع الاشكال عن كلا القولين بالالتزام ان الموضوع له اولا هي المرتبة العليا الواجبة لتمام الاجزاء والشرط (1) والاستعمال في غيرها من المراتب الصحيحة على قول الصحيح أو الاعم منها على الاعم من باب الادعاء والتنزيل (والموضوع له) على كلا القولين (هي) المرتبة العليا وبقية المراتب الصحيحة أو الاعم يستعمل فيها الالفاظ ادعاء ومن باب تنزيل الفاقد منزلة الواجب مسامحة كما في جملة من الاستعمالات أو من باب اكتفاء الشارع به كما في صلة الغرقى فانه لا يمكن فيه الالتزام بالتنزيل المذكور كما هو واضح (ثم) ان الاستعمال في فاسد صلة الغرقى ايضا بتتنزيل الفاقد منزلة الواجب المنزل منزلة تام الاجزاء والشرط من باب الاجزاء والاكتفاء وبعد البناء على كون الصحيح فردا للطبيعة من جهة الاجزاء يصح تنزيل الفاقد منزلته ايضا ولا يلزم سبک محاز عن محاز (واما القصر والاتمام) فهما وان كانتا في عرض واحد بالقياس إلى المرتبة العليا الا انه يمكن تصویر الجامع بينهما فقط وعلى ما ذكرناه فيبطل نزاع الاعمى والصحيح رأسا (فان ثمرة النزاع) كما سيجيئ ان شاء الله تعالى (هو التمسك) بالاطلاق على تقدير تامة مقدمات الحكم على الاعمى (واجمل الخطاب) على الصحيح (وهذا) لا يصح على ما ذكرناه لانه لو بنينا على ان الصلة لخصوص المرتبة العليا واطلاقها على غيرها من باب المسامحة والتنزيل فعلى تقدير وجود المطلق في العبادات ايضا فحيث ان

- 1 -
الالتزام بذلك مع انه على خلاف الوجدان لا يغنى عن تصویر الجامع فان اجزاء المراتب العالية تختلف قلة وكثرة حسب اختلاف اقسام الصلة فان الصلة ذات ركعتين فاسدة من هو مأمور بازيد منها وبالعكس فما هو الموضوع له لو لم يكن هناك جامع يجمع الاقسام وستعرف ما هو الصحيح في تصویر الجامع فيما سيأتي انشاء الله تعالى (*)